دور المرأة الخليجية وأثره على التعاون الإقليمى بين دول الخليج العربي

إعـــداد

د/ حصة جمعان الهلالي الزهراني

أستاذ مشارك

كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

تأسيس مجلس التعاون الخليجى وأهميته

تؤسس الدول استجابة لتطلعات الشعوب وحرصها على المحافظة على هويتها واستقلالها،وبقدر ما تتجاوب الدول الحديثة مع رغبات الشعوب وتعبر عن أصالته وتمثل جوهرة، تتوطد أركانها ويتدعم بنيانها، وتتوفر لها أسباب البقاء، وشروط الاستقرار، ومصادر القوة والمناعة. ومن أجل تحقيق هذه الفكرة وتحقيقاً للصالح العام بين دول إسلامية متحدة قائمة على أساس من العقيدة و الدين وكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي لهذا الغرض .

ومجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي : السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين.

كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية .[١]

كان إعلان تأسيس المجلس في ٤ فبراير من العام ١٩٨١م في الرياض أثناء مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربي الستة، حيث تم فيه مناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقدمت المملكة مشروعا لعقد اتفاقيات تعاون أمني[٢] ثنائي بين السعودية من جهة وبين كل دولة من دول الخليج من جهة أخرى، بحيث تشكل هذه الاتفاقيات اتفاقية أمنية واحدة.وكانت أول دورة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في ٢٥ مايو/أيار ١٩٨١ خلال الاجتماع لمؤتمر القمة الأولى المنعقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة وكان كل من

الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه.وأول لقاء قمة خليجية كان في شكل تنظيم دولي إقليمي، قومي، كما يعتبر المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون، وحضر المؤتمر السيد الشاذلي القليبي[٣] الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيد الحبيب الشطي الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي [٤] .

ومن خلال هذا المؤتمر تم مايلي:

- التصديق النهائي على النظام الأساسي للمجلس
- الموافقة على تشكيل هيئة تسوية المنازعات والنظام الداخلي للمجلس.
- الموافقة على تشكيل خمس لجان تعمل على تعزيز التعاون في شتى المجالات
- تكليف المجتمع الوزاري للاجتماع في وقت لاحق لتبادل وجهات النظر حول الوضع السياسي والأمني في المنطقة .
- الموافقة على تولى رئاسة الأمانة العامة للمجلس السيد يعقوب عبدالله بشارة.[٥]

لقد جاء إنشاء هذا المجلس ترجمة صادقة وأمينه لتعاون حقيقي ودائم وبارز بين الدول الست تجسيدا للروابط العميقة والوثيقة بين هذه الدول، واستجابة لرغبات وتطلعات شعوبها نحو التعاون والتكاتف ،والعوامل الكفيلة بنجاح التعاون بين هذه الدول هي عوامل راسخة ومتأصلة في التربة الخليجية، فالأصول الدينية والحضارية والثقافية واحدة، وكل ذلك يجعل من التعاون والتنسيق منطلقا أساسيا نحو تحقيق الأهداف النبيلة التي وضعها المجلس [٦].

وقد شكلت منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليه أهم محور لسياسة المملكة الإقليمية الخارجية، وذلك يعود لعدة أسباب منها: الارتباط الأسري والقبلي والتاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي تتمتع به دول الخليج العربي، والذي يكاد يكون فريدا بين

الشعوب الأخرى وكذلك التماثل إلى حد التطابق بين الأنظمة السياسية والاقتصادية وغيرها لتلك الدول . (٧)

وخلال السنوات الماضية تمكن المجلس تنظيميا من تأسيس بنيته التحتية، وتكوين الأجهزة والنظم اللازمة لتحقيق غاياته، وتبنى المجلس منذ البداية منهجية خاصة به، هي إحدى عوامل نجاحه وتقدمة، اعتمدت التدرج وانجاز الممكن مرحليا، مع المحافظة على الأهداف والسعي الدءوب لتكوين القناعات، متلافيا أخطاء التجارب السابقة، فلا اختزال ولا قفز، بل خطوات مدروسة. وتعكس اهتمامات وانجازات المجلس شمولية مسيرته لمختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية في المنطقة، والأشواط التي قطعتها نحو تحقيق الأهداف والغايات التي وردت في النظام الأساسي .(٨)

دور المرأة الخليجية في المجتمع الخليجي:

اهتمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتعزيز وتفعيل دور المرأة في جميع مناحي الحياة واستطاعت هذه الدول رغم التحديات التي تكمن في الموروثات الاجتماعية، تحقيق الكثير من الإنجازات في مجال تمكين المرأة وخاصة في مجال التعليم بجميع مراحله، فاليوم أصبحت أعداد الإناث تفوق أحيان أ أعداد الذكور في نسبة الالتحاق بالتعليم بما فيه الدراسات العليا.وتواصلت جهود دول المجلس لتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث تم تعديل القوانين لتعطي للمرأة مساحة أكبر للمشاركة على جميع المستويات بما فيها المناصب القيادية في القطاعين الحكومي والخاص .كما فُتحت لها الأبواب للمشاركة البرلمانيّة وذلك لتساهم في رسم مستقبل بلدانها .وتواصلتْ جهود دول المجلس في مجال تفعيل دور المرأة من خلال إصدار القرارات التي من شأنها أن تدعم تمكين المرأة في دول المجلس، مثل مرئيات الهيئة الاستشارية التي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الرابعة والعشرين في دولة الكويت عام ٢٠٠٣م، والتي تؤكد على أهمية

تفعيل دور المرأة وتدعم مشاركتها الفاعلة في تقدم وتطور مجتمعاتها.وتتمشي مع توجهات دول مجلس التعاون فإن الأمانة العامة قامت بترجمة تلك التوجهات لدعم مسيرة المرأة من خلال فتح باب العمل أمام المرأة في الأمانة العامة، وإشراكها في المحافل الإقليمية والدولية، وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا المرأة في دول المجلس، وإنشاء لجنة للمرأة لمتابعة الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة، وإصدار البحوث والدراسات والمنشورات التي تسلط الضوء على وضع المرأة وإنجازاتها في الميادين المختلفة [٩].

إن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتحقق بغير مساهمة جميع أفراد المجتمع من رجال ونساء .وقد أثبتت المرأة العربية، وخاصة الخليجية، أنها عنصر هام في تطور وتقدم مجتمعها من خلال مساهمتها الفاعلة في شتى مجالات الحياة، وخاصة قطاع المجتمع المدني ومنظماته[١٠]، حيث إن دورها في هذه المؤسسات جوهري وأساسي في العمل التطوعي وتنمية المجتمع ،وهو دور في تطور مستمر .وأصبحت المرأة العربية تشكل عنصراً مهما في صنع مستقبل هذا القطاع. وللمرأة دور بارز في تأسيس وتفعيل الكثير من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية[١١].

تطور دور المرأة الخليجية:

لم تكن المرأة المسلمة بمنأى عن منظومة البذل والعطاء الإسلامية، بل كانت ومازالت دائماً رمزاً للتضحية والعطاء ورائدة في خدمة مجتمعها.ففي عصر الرسول(صلى الله عليه وسلم) كانت المرأة تداوي المرضى وتسعف الجرحى وتسقي الجنود وتقوم بطبخ الطعام للجيوش، كما أنها إلى جانب هذا شاركت في القتال وسجلت أروع البطولات والتاريخ الإسلامي مليء بتلك الشواهد البطولية سواء كن من زوجات النبي علية الصلاة والسلام أو من نساء المؤمنين .

هذا إلى جانب أن المرأة كان لها دورها الأسري الهام فنجدها تقف بجانب زوجها سواء في المنزل أو في عملة خارج المنزل كالمزرعة والرعي والتجارة والصناعة...الخ وسواء كان ذلك في البادية أو الحضر، ولا يختلف دور المرأة كثيرا حتى مع اختلاف مستوى المعيشة لكل منهن فهي امرأة عاملة في منزلها لها وعليها واجبات تشرف وتدير وتدبر وتعمل.[١٢]

وتطور دور المرأة الخليجية في الوقت الحالي نظرا لأن حضارة المجتمع الخليجي تمثل امتداداً للحضارة العربية الإسلامية وقيمها التي تحض على التكافل والتعاون، كحال المجتمعات الإسلامية، فقد ساهم أفراده نساء ورجالا في بناء مجتمعاتهم المحلية، وامتدت هذه المساهمة لمد يد العون للمجتمعات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وقد عرفت المجتمعات الخليجية منذ نشأتها أشكالاً من منظمات المجتمع المدني، تمثلت في مجموعات صائدي اللؤلؤ في البحرين، والكويت وصائدي السمك في سلطنة عُمان والبحرين، وعموم دول الخليج، ولا ننسى أيضاً الدور الفاعل لتجمعات المزارعين في الطائف وعسير وظفار بالإضافة إلى روابط البدو والرعاة في المناطق المختلفة لدول الخليج.ومن خلال هذا الموروث الغني بالترابط والتآزر استمد المجتمع الأهلي أو المدني المعاصر في دول منطقة الخليج مفاهيمه وقيمه.[١٣]

وفي إطار مجلس التعاون،حرص أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون (حفظهم الله) على الدفع بالجهود الرامية إلى تطوير القضايا المتصلة بالمرأة، في مختلف الميادين، فقد أقر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى، اعتماد الهيئة الاستشارية التي أكدت على أهمية تأهيل المرأة للدخول في مهادين عملٍ جديدة، ورفع نسبة مشاركتها في قطاعات العمل المختلفة، وذلك بما يتوافق مع أنظمة دول المجلس. وبالرغم مما تحقق من إنجازات ملحوظة وملموسة على صعيد تمكين المرأة، لكي تكون شريكا فاعلاً في عملية التنمية بمفهومها الشامل، إلا أنه لا بد من الإقرار بأن

الطريق ما تزال طويلة، فتمثيل المرأة في المناصب القيادية ما يزال دون الطموح، ولا ينسجم مع ما حققته المرأة من تفوق في المجالين العلمي والعملي[١٤].

وقد لعبت المرأة الخليجية دورا بارزا في نهضة مجتمعاتها وحققت إنجازات كبيرة في شتى المجالات في زمن قياسي مقارنة بغيرها من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .فتبوأت المرأة الخليجية المناصب القيادية العليا وأصبحت عنصرا مهما ومؤثرا في مسيرة التنمية في بلادها .فالمرأة الخليجية اليوم هي وزيرة وسفيرة ونائبة في البرلمان ومهندسة وطبيبة، وأيضا صاحبة أعمال بعد أثبتت قدرتها على تحدي كل الصعاب والعقبات واستحقت بجدارة احترام كل أفراد مجتمعها[١٥].

وقد سارت المرأة الخليجية على خطى قريناتها من المسلمات، فأصبحت رمزا للعطاء والبذل لمجتمعها،حيث أصبح للمرأة الخليجية المعاصرة دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية في مجتمعاتها، وذلك من خلال الجهود التطوعية المختلفة سواء كانت فردية، أو من خلال جمعيات، وخاصة الجمعيات النسوية التي قامت بجهد كبير في دعم قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها في المجالات المختلفة وأيضاً دور هذه الجمعيات في مجال الطفولة والأسرة وتوفير الخدمات المتنوعة [١٦]

وقد كان النهوض بالمرأة يشكل جزءاً أساسيا من هذه التنمية فحظيت باهتمام القيادات السياسية والمؤسسات المجتمعية إيمانا منهم بان المرأة تشكل ركن أساسي من أركان العملية التنموية. وفي الآونة الأخيرة حظيت قضية المرأة باهتمام واسع النطاق لأسباب متعدد[١٧]منها ما يلي:

-إن قضية المرأة أصبحت جزءا مهما من الحوار العالمي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين حيث أخذت قضية المرأة مسارا جديا ،فانبثقت الكثير من المواثيق والإعلانات الخاصة بالمرأة كما أُسست العديد من المنظمات والمؤسسات النسائية العالمية التي أخذت على عاتقها الدفاع عن حقوق المرأة وتفعيل دورها في المجتمع.

-ازدادت نسب التعليم بين النساء في دول المجلس وحصول بعضهن على درجات علمية عالية، ومشاركة النساء في كافة مجالات العمل والإنتاج، وتبوأت مناصب قيادية وسياسية عليا .كما استطاعت المرأة الخليجية خوض تجربة الانتخابات في معظم دول المجلس بجدارة وأثبتت قدرتها على فرض تواجدها في المجتمع السياسي رغم التحديات التي تواجهها.

-الانفتاح الإعلامي في دول المجلس الذي أدى إلى تحفيز الحوارات والنقاشات حول قضايا المرأة ومشاركة الرأي العام فيها [١٨].

قد أدى ذلك إلى التركيز على دور المرأة كونها أصبحت عنصرا فاعلاً في المجتمع سواء من خلال تبوئها المناصب القيادية في المجالات المختلفة، أو من خلال اندماجها في قضايا مجتمعها الهامة، لذلك عملت دول المجلس على سن القوانين والتشريعات التي تكفل مشاركة المرأة الكاملة في عمليات التنمية الشاملة، فقد نصت الدساتير والنظم الأساسية لدول المجلس على المساواة بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات .فأصبح للمرأة حق التعليم بجميع مراحله وحق العمل والرعاية الاجتماعية والصحية مع تمتعها بالأهلية القانونية وحق التملك وإدارة الأعمال وغيرها من المكتسبات [١٩].

وتأكيدا على التزام دول مجلس التعاون بمنح المرأة كافة حقوقها فقد انضمت دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة، كما قام المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في دولة الكويت (٢٤ديسمبر ٢٠٠٣ م)،بإقرار مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى الخاصة بالمرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري وإحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وبما يناسب أنظمة كل دولة [٢٠].

دور المرأة سياسيا:

إن مطالبات النسوة في الخليج بالمشاركة السياسية وقانون الأحوال المدنيةتعود في الكويت والبحرين لعقد الستينيات والثمانينيات، وحتى يحدث التغيير، فإنه يحتاج لفسحة زمنية و إلى صبر. وقد حاولت حكومات الخليج أو بعضها، في أن يكون للنسوة مكانة في

المجتمع ودور ما في صناعة القرار وهي مكانة قد دعمتها هذه الدول بنصوص قانونية أو بمذكرات تفسيرية تحقق هذا الحضور.

إذ أن فد ساتير دول المنطقة وقوانينها ومذكراتها التفسيرية قد أقفلت الباب أمام أية اجتهادات أو تفسيرات أو تأويلات فقهية أو اجتماعية تمنع من أن تطل المرأة بوجودها في الفضاء السياسي. كما أن توقيع دول المنطقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى كالاتفاقية الدولية الداعية للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة، أي اتفاقية السيداو [٢١]، قد أنعكس في بعض هده الدول على الوضع الحقوقي للنساء فيها. فقد نص الدستور البحريني المعدل لعام ٢٠٠٢ ولأول مرة وبشكل واضح على أن للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب و الترشيح .كما جاء في الدستور أن" الناس سواسية في الكرامة الإنسانية و يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق و الواجبات العامة، ولا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة "[٢٢].

لكن بعض الدول الخليجية وبعد صراع مرير من المرأة على فرض نفسها والمطالبة بحقوقها بدأت في الحصول على مكانتها السياسية بعض الشيء، كالكويت التي أقرت قانون إعطاء المرأة حقوقها السياسية في مايو من عام ٢٠٠٥ ، بعد صراع مرير بين القوى الحداثة والمحافظة.

أما في دولة الأمارات العربية المتحدة فقد سمح للمرأة بممارسة حقها السياسي مع صدور قرار يجيز انتخاب نصف أعضاء المجلس الاتحادي وذلك في عام ٢٠٠٥ .

وفي قطر فإن دستورها المجاز في عام ١٩٩٧ قد أعطى المرأة حقوقا سياسية مساوية للرجل .و في سلطنة عمان فإن الانتخابات الخاصة بمجلس الشورى العماني في أكتوبر من عام ١٩٩٤ كانت الانتخابات الأولى التي يسمح فيها للمرأة العمانية بالانتخاب و الترشح .

و في عام ١٩٩٧ بدأ تعيين المرأة في مجلس الدولة العماني والذي وصل عددهن مؤخراً إلى حوالي ١٤ امرأة عضوا في المجلس المكون من ٧٣ عضوا.

نسبة النساء فى الممارسة السياسية

المنصب / الدولة	وزيرة	وكيل وزارة	مجلس الدولة	سفيرة	ادعاء عام	مستشارة	عضو في البرلمان	عضو المجلس البلدي	عضو مجلس اتحادي	وكيل مساعد
السعودية	١ نائبة وزير	٣				٦مستشارات غير متفرغات في مجلس الشورى				
الكويت	١	٢		٢			٤	٢		٣
البحرين	٢	٢		٢			١٠			٣
الإمارات	٤	١		٢					٩	
قطر	٢	١						١		
عمان	٤	١	١٤	٢	٢٥	١٢				

المرجع : اليوسف نورة: مجلس التعاون فى دعم قضايا المرأة وتفعيل دورها الادارى ورقة عمل مقدم إلى ندوةالمرأة والتنمية ص ٢٤ .

وأصدرت الأمانة العامة لمجلس التعاون مذكرةً رقم١٦٦٧ /٢ / ٣٤٠١٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٦م بشأن إنشاء هيئات وطنية للأسرة والمرأة والطفولة بدول المجلس، وأنشأت أغلب دول المجلس هيئات وطنية للارتقاء بمستوى الرعاية والعناية والمتابعة لشؤون الأمومة وتقديم الدعم، لذلك في جميع المجالات، وتحقيق أمن وسلامة الطفل والأم.

-عملت دول المجلس على سن القوانين والتشريعات التي تكفل مشاركة المرأة الكاملة في عمليات التنمية الشاملة، فقد نصت الدساتير والنظم الأساسية لدول المجلس على المساواة بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات أصبح للمرأة حق التعليم بجميع مراحله وحق العمل والرعاية الاجتماعية والصحية مع تمتعها بالأهلية، القانونية وحق التملك وإدارة الأعمال وغيرها من المكتسبات.

-انضمت دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

-قام المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في دولة الكويت(٢٤ديسمبر ٢٠٠٣م)، بإقرار مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى الخاصة بالمرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري وإحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وبما يناسب أنظمة كل دولة.

-تمت مشاركة المرأة في العمل في أمانة دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٦م بقرار من أمين عام دول مجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية.(٢٣)

ومع ذلك لا تزال حقيقة تدني نسبة المشاركة السياسية للمرأة هي ما نلمسه في كل دول العالم العربي ، بغض النظر عن أنظمتها السياسية. إذ أثبتت الحقائق والأرقام انخفاضاً ملحوظاً لهذه المشاركة في جميع صورها ومستوياتها سواء كانت في مجال المشاركة في المجالس النيابية أو الأحزاب السياسية أو النقابات المهنية أو الجمعيات الأهلية. وعلى سبيل المثال فقد أوردت الإحصائيات أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة في مجلس العموم البريطاني لم تصل إلا إلى ١٩% عام ٢٠٠٥ بعد أن ابتدأت عام ١٩١٨ بنسبة ١% فقط.أمام هذه الظاهرة يبرز سؤال حول السبب في تدني المشاركة السياسية للمرأة والمعوقات التي تقف أمام وجه المرأة في هذا المجال. إن الإجابة على هذا السؤال تحمل أسباباً مشتركة ليس بين الدول الخليجية أو العربية فقط بل وحتى الدول الغربية. وأبرز هذه المعوقات، كما أوردتها مسؤولة في الحزب الديمقراطي الليبرالي في بريطانيا، تتمحور حول أربعة أسباب هي: الثقافة، ومسؤولية المرأة في رعاية الأسرة والأطفال، وضعف القدرة المالية، وضعف ثقة المرأة في نفسها.

وبالنظر إلى هذه الأسباب نجد أنها هي ذاتها ما يقف عقبة أمام المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعنا أو في الدول العربية بشكل عام وإن اختلفت في الدرجة .فالسبب الأول الثقافة الذكورية، والتي ترى أن السياسة، بل والقرارات المصيرية بشكل عام، هي مجال الرجل بامتياز دون المرأة، ما زالت هي الثقافة المهيمنة على مفاصل التفكير المجتمعي.

أما السبب الثاني فهو انشغال المرأة الطبيعي والفطري برعاية البيت وتربية الأطفال، والذي يحمله المجتمع على صعيد الممارسة على أنه الدور الوحيد لها. فينحسر تبعاً لذلك دور الرجل التكاملي في هذه الرعاية. وهنا يبرز دور المنظومة التربوية التي تكرس هذا التخصص المفرط وتحارب التعاون والتشارك في هذا الدور الحيوي. مما يلقي بعبء التربية داخل المنزل على المرأة وحدها فلا يترك لها مجالاً متكافئاً للاهتمام بما هو خارج العائلة. أما السبب الثالث فهو ضعف القدرة المالية للنساء على وجه العموم. وهذا الوضع الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للثقافة المجتمعية التي قصرت عمل المرأة داخل المنزل دون مقابل مادي، وحرمتها بذلك من كسب الرزق ومن بناء الثروة التي تمكنها من خوض العمل السياسي. وينطبق هذا الوضع كما ذكرت حتى على المجتمعات الغربية حيث لا تحصل المرأة فيها على نفس الأجر، رغم أن قوانين العمل لديها تنص على الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

ويجيء السبب الرابع باعتباره نتيجة حتمية للأسباب الثلاثة السابقة، ألا وهو ضعف ثقة المرأة بنفسها وبقدرتها على المشاركة في الحياة العامة والدائرة السياسية. إن ضعف ثقة المرأة بنفسها هو نتاج طبيعي للبناء الاجتماعي للمرأة في ظل هيمنة الثقافة التي تنظر للبنت على أنها أقل من الولد منذ ولادتها.

وهذه الثقافة هي المسؤولة عن الصورة التي تحملها المرأة عن نفسها وعن الهوية الذاتية للمرأة عند النضج، فالمرأة تنشأ منذ طفولتها على أنها ليست سوى أنثى ضعيفة. وتكون النتيجة الحتمية لهذه التنشئة الاجتماعية هي فقدان المرأة الثقة في قدرتها على تحمل المسؤولية خارج إطار بيتها، وخوفها من مواجهة العالم السياسي الصاخب فضلاً عن نقص خبراتها في الحياة العملية(ولا تنطبق هذه القاعدة على الجميع). وأخيرا إن تعيين امرأة في منصب سياسي أو حتى فوزها في الانتخابات لا يعني أن أوضاع المرأة سوف تتحسن تلقائياً. وما لم تتغير نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها إنساناً كامل الأهلية فستظل المرأة في مجتمعها مواطناً

من الدرجة الثانية لا تملك القدرة على اتخاذ القرار أو التأثير، الذي هو أول متطلبات المشاركة السياسية الحقيقية.

ولا شك أن مشاركة المرأة في الشأن العام من خلال مؤسسات المجتمع المدني سوف تمنحها التدريب والدعم المطلوب لإحداث التغيير المتدرج في الثقافة الاجتماعية السائدة كي يتحول المجتمع من مناهض لمشاركة المرأة إلى داعم لها أو محايد تجاه هذه المشاركة على أقل تقدير[٢٤]

دور المرأة الخليجية اقتصاديا:

ترجع أهمية عمل المرأة إلى : تطوير الإنتاجية وتعزيز دور المرأة الإنتاجي، وبناءا للقدرات الوطنية، وبناء وتطوير الخبرات الوطنية عن طريق الممارسة والتجريب والإنتاج، تقليص الاعتماد على القوى الأجنبية، وعمل المرأة ضرورة في الوقت الحالي فرضته التركيبة السكانية المعاصرة[٢٥]

لقد تزايد دخول المرأة إلى سوق العمل ومشاركتها في العديد من الأنشطة الاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة في الكثير من مناطق العالم، حيث شهدت المرأة تطورا كبير ا في هذا المجال اختلف من منطقة إلى أخرى.

كما شاركت المرأة دائم اً في الاقتصاديات المحلية، ففي الماضي شاركت المرأة في الإنتاج الزراعي وفي الحرف المحلية حيث وصلت إنتاجية المرأة في كثير من الاقتصاديات إلى ما يزيد عن ٥٠% من الإنتاج الزراعي في بعض المناطق، ولم تكتف المرأة بالإنتاج الزراعي والحرف المهنية بل قامت أيضا بتسويقها، ولقد كانت للمرأة في الجزيرة العربية مشاركة مماثلة حيث قامت المرأة بالمشاركة في الزراعة والمنتجات الغذائية وصناعة المجوهرات والملابس وغيرها وعلى الرغم من أهمية مشاركة المرأة في التنمية إلا أن دخلها اعتبر دخلا إضافيا للعائلة من أجل تحسين وضع العائلة المادي .مما أدى إلى نظرة أقل لعمل المرأة وأدى إلى وضع أقل أهمية لمشاركة المرأة في التنمية.

واختلفت نسبة مشاركة المرأة في التنمية من منطقة إلى أخرى حيث قامت المرأة بدخول سوق العمل بنسب متزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في الكثير من الدول الصناعية نظرا للتطور الاقتصادي التي شهدته تلك الدول والتقدم التقني الذي أدى إلى انخفاض أعمال المنزل مما سمح للمرأة بمشاركة أعلى خارج المنزل [٢٦].

والدور الاقتصادي للمرأة يقاس بمدى مساهمتها في الإنتاج، والنشاط الاقتصادي، وعلى نوعية وتنوع الأنشطة الاقتصادية.[٢٧]

وقد حرص مجلس التعاون على ما يلي:

– العمل على تمكين المرأة اقتصاديا، لتعزيز دورها الاجتماعي والأسري، وليكون سندا لها في التغلب على كافة المعوقات التي تقف أمام رقيها.

– زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في المجالات اللائقة بها.

– التركيز على التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف اللازمة للمرأة، للدخول في سوق العمل، وتطويع التقنية،وتكثيف استخدام الحاسبات الآلية في مجال فتح فرص جديدة أمام عمل المرأة عن بعد، والنظر في إمكانية التحول الإلكتروني لكثير من الأعمال الإدارية في المؤسسات الحكومية والتجارية، بما يتيح فرص عمل جديدة أمام المرأة.

–تحسين شروط وظروف عمل المرأة، وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني،بما يساعد على زيادة مشاركتها الاقتصادية.

–إنشاء صندوق مشترك لدعم المشاريع الخاصة بالمرأة، وعلى وجه الخصوص تطوير موضوع الحاضنات والمشاريع الصغيرة، والاستفادة من التجارب القائمة في بعض دول المجلس في هذا الشأن [٢٨].

دور المرأة الخليجية اجتماعيا:

أصبح للمرأة الخليجية المعاصرة دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية في مجتمعاتها، وذلك من خلال الجهود التطوعية المختلفة سواء كانت فردية، أو من خلال جمعيات، وخاصة الجمعيات النسوية التي قامت بجهد كبير في دعم قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها في المجالات المختلفة، وأيضاً دور هذه الجمعيات في مجال الطفولة والأسرة، وتوفير الخدمات المتنوعة في هذه المجالات.علماً بأن الجمعيات النسوية هي أكثر الجمعيات الأهلية انتشارا في منطقة الخليج، كما هو الحال في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية .إن أهم أنشطة هذه الجمعيات هي الاهتمام بقضايا المرأة والصعوبات التي يمكن أن تواجهها سواء كانت أسرية أو في مجال العمل .كما اتجهت بعض هذه الجمعيات إلى الاتجاه الحقوقي في مجال المطالبة بمزيد من المشاركة للمرأة الخليجية في ميادين الحياة المختلفة .بالإضافة إلى ذلك، فإن لهذه الجمعيات بصماتها البارزة في تقديم الخدمات التعليمية، والثقافية، والصحية لمجتمعاتها.

وتساهم هذه الجمعيات، بالإضافة إلى دعم المرأة، وصقل مواهبها في الميادين المختلفة، في بناء مجتمعها، وتسيير عجلة التنمية في بلادها، من خلال البرامج، التأهيلية والتوعوية التي تقدمها هذه الجمعيات في،المجالات الاجتماعية والثقافية لكافة أفراد المجتمع.[٢٩]

وقد عملت المرأة الخليجية من خلال هذه الجمعيات على وضع وتنفيذ برامج عديدة، منها توعيه الأسرة بأهمية التعليم، وخاصة تعليم البنات، وبرامج محو الأمية، ونشر التوعية الصحية والبيئية .كما ساهمت هذه الجمعيات في إنشاء دور الحضانات الخاصة، والمشروعات التنموية لحماية الأمومة، والطفولة.[٣٠]

دور المرأة السعودية:

المرأة السعودية من أوائل مؤسسي الجمعيات النسوية والأهلية في منطقة الخليج، وهي عضو فاعل في اللجان الاجتماعية المختلفة توجد اليوم حوالي (٦٤) جمعية نسائية في المملكة .ولم تقتصر مشاركة المرأة السعودية على الجمعيات النسوية والخيرية ولكنها أيضاً

شاركت في الجمعيات الأهلية التخصصية مثل جمعية الصحفيين وجمعية المهندسين وغيرها ليس كعضوه فقط إنما في مجالس إدارة هذه الجمعيات .كما أن للمرأة السعودية دوراً هاماً في الغرف التجارية المنتشرة فروعها بأنحاء المملكة.

دور المرأة الكويتية:

أما المرأة الكويتية فقد شاركت في جمعيات النفع العام والجمعيات المهنية والجمعيات التعاونية واللجان الثقافية .وأول جمعية قامت بتأسيسها المرأة الكويتية هي جمعية النهضة الأسرية التي تأسست عام ١٩٦٣ م، وكان من أهم أهداف هذه الجمعية النهوض بالمرأة وتعريفها حقوقها بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الأسرة والطفل.وجمعية الرعاية الإسلامية وجمعية بيادر السلام، حيث وصل اليوم عدد الجمعيات النسوية في الكويت حوالي ١٠٣ جمعية ولتوحيد هذه الجهود قامت المرأة الكويتية بتأسيس الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية عام١٩٩٤ م،واستطاعت المرأة الكويتية من خلال هذه الجمعيات، أن تساهم في تشكيل مجتمعها وتؤثر في مسار تنمية بلادها وتتفاعل مع مشكلاته [٣١].

دور المرأة العمانية:

كانت المرأة العمانية هي السبّاقة إلى العمل في المجال الاجتماعي قبل الرجل حيث كانت أول من أسس جمعية أهلية ،وهي جمعية المرأة العُمانية عام ١٩٧٢م بمسقط .وجاءت فكرة إنشائها من قبل مجموعة من الرائدات في العمل التطوعي، وأول نشاط لهذه الجمعية كان محو الأمية وتعليم الكبار بالإضافة لرفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي للمرأة والطفل، ورفع مساهمة المرأة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمعات المحلية، والإسهام في النهضة التعليمية بالسلطنة من خلال إنشاء وإدارة رياض الأطفال، وبيوت نمو الطفل، ومراكز الوفاء الاجتماعية وكذلك إنشاء دور رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوعوية التي تساعد على تحقيق حياة اجتماعية سليمة وهانئة والتخفيف عن الأسر المحتاجة، كما عملت هذه الجمعيات على زيادة المشاركة السياسية

للمرأة وتشجيعها على الترشيح في انتخابات المجالس المختلفة بالسلطنة. ساهمت المرأة العُمانية في وضع أساس برامج ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء وطنها، وذلك من خلال البرامج التي تقدمها مراكز الوفاء التطوعية الاجتماعية، التي تم تأسيسها في عام ١٩٩٠ م في المناطق والولايات المختلفة للسلطنة . وتطور قطاع المجتمع المدني بالنسبة للمرأة بالسلطنة فشمل مختلف الميادين، فتكونت الجمعية العُمانية الطبية والجمعية العُمانية الجيولوجية وجمعية المهندسين وجمعية المحامين وغيرها، ولقد تواجدت المرأة العُمانية كشريك فاعل وحقيقي في معظم هذه الجمعيات سواء من خلال مجالس الإدارة أو عضويتها .فأصبحت المرأة العُمانية عنصراً هاماً من عناصر تنمية المجتمع، حيث أن دورها أصبح من الثوابت والمتطلبات الأساسية لسير عجلة التنمية بالسلطنة [٣٢].

دور المرأة القطرية:

إن أول مشاركة رسمية للمرأة القطرية كان من خلال الجمعية القطرية لرعاية وتأهيل المعاقين ١٩٧٦ م، والتي أصبحت فيما بعد فرعاً من فروع الهلال الأحمر القطري .ثم تم تخصيص فرع نسائي للمرأة في جمعية الهلال الأحمر، والذي أصبح يعرف اليوم باسم إدارة التنمية الاجتماعية[٣٣]، وازدادت مساهمة المرأة القطرية من خلال الجمعيات الأهلية المختلفة إذ أنه لا يوجد في دولة قطر تنظيم أهلي نسائي مستقل.وقد خصصت فروع خاصة بالنساء في هذه الجمعيات حيث ركزت هذه الفروع على الخدمات المقدمة للمرأة والطفل والأسرة . كما تحملت المرأة القطرية العبء الأكبر من العمل التطوعي والأعمال الخيرية والوعي والإرشاد الصحي في المجتمع القطري .وقدْ برز العنصر النسائي من خلال عدة جمعيات مثل: جمعية دار الإنماء الاجتماعي، والجمعية القطرية لمكافحة السرطان، والجمعية القطرية لمرض السكري[٣٤].

دور المرأة فى الإمارات العربية المتحدة:

كان للمرأة دور في تأسيس وتفعيل دور المؤسسات والجمعيات الخيرية، والتي تعرف محلياً باسم "منظمات النفع العام " خاصة من خلال الجمعيات النسوية مثل جمعيه المرأة الظبيانية وجمعية النهضة النسائية في أم القيوين، وجمعية الإتحاد النسائية في الشارقة وجميعة أم المؤمنين النسائية في عجمان [٣٥].

وكان لهذه الجمعيات النسائية، وخاصة الإتحاد النسائي الذي تم إنشاؤه عام ١٩٧٥م برئاسة الشيخة فاطمة حرم الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان دورا بارزا في تحسين وضع المرأة الاجتماعي ،والسعي الدائم لتحقيق مكاسب للمرأة الإماراتية في شتى المجالات.

ووحدت المرأة الإماراتية جهودها لخدمة مجتمعها في تشكيل الجمعيات والأندية النسوية، حيث أقيمت أندية خاصة بالفتيات ورابطة الأديبات ومراكز التنمية .ويغلب على معظم هذه المؤسسات مشاركة العنصر النسائي. وتساهم هذه الجمعيات، بالإضافة إلى دعم المرأة وصقل مواهبها في الميادين المختلفة، في بناء مجتمعها وتسيير عجلة التنمية في بلادها، من خلال البرامج التأهيلية والتوعوية التي تقدمها هذه الجمعيات في المجالات الاجتماعية والثقافية لكافة أفراد المجتمع.

والمرأة الإماراتية كانت لها تجارب رائدة في مجال خدمة مجتمعها وإحياء تراث بلدها، ومن أهم هذه التجارب " المشروع الاجتماعي الثقافي" تحت رعاية رواق عوشة بنت حسين الثقافي[٣٦]

وأخيرا فإن للمرأة الإماراتية أيضاً دور فاعل في تنمية اقتصاد مجتمعها من خلال مجلس سيدات الأعمال الذي تأسس عام ٢٠٠١ م، حيث كان لهذا المجلس الفضل في تشجيع المرأة الإماراتية في اقتحام المجال التجاري والأعمال المصرفية وشركات الصيانة والعقارات والسياحة والفندقة .[٣٧]

دور المرأة البحرينية:

للمرأة البحرينية باع طويل ومشرف في مجال العطاء والبذل لمجتمعها، وهي أول من أسس جمعية نسائية تخدم قضايا المرأة في منطقة الخليج العربي.ومن أهم إنجازاتها في القطاع الأهلي، وقد كانت لها بصماتها الواضحة منذ البداية، فنظمت المرأة البحرينية نفسها في جمعيات نسائية واجتماعية ومهنية، وذلك للمساهمة في خدمة وطنها.وأهدافها ومن هذه الأهداف :توعية المرأة والعمل على تقدمها والسعي لتحقيق العدالة بين الجنسين .ولم تنس المرأة البحرينية التواصل مع الجمعيات والمنظمات العربية والدولية المماثلة وتوثيق العلاقة معها، وذلك من أجل توسيع نطاق عملها والاستفادة من خبرات هذه المنظمات. (٣٨)

إن أول جمعية نسائية أنشأتها المرأة البحرينية هي جمعية " نهضة فتاة البحرين "في عام ١٩٥٥م، حيث كانت أول جمعية نسائية في منطقة الخليج العربي، ثم تلتها جمعيات أخرى مثل جمعية أوال النسائية وجمعية النساء الدولية عام ١٩٧٤ م .وقد تنوعت مساهمات المرأة البحرينه، وعملت على إنشاء" مركز معلومات المرأة والطفل "التابع لجمعية رعاية الطفل والأمومة .كما ركزت المرأة البحرينية على الأعمال الخيرية فأقامت أول جمعية خيرية ذات إدارة نسائية بحته عام ١٩٩٥ م، وهي" جمعية النور للبر " وشاركت المرأة البحرينية في جمعية الهلال الأحمر البحريني، وجمعية الاجتماعيين البحرينية، وجمعية تنظيم ورعاية الأسرة، وجمعية الإصلاح والجمعية الإسلامية وجمعية المحامين وجمعية المهندسين البحرينية بالإضافة إلى الصناديق الخيرية .إلى جانب كل هذه الأنشطة لم تنس المرأة البحرينية المشاركة في الأندية الرياضية من خلال تشكيل لجان تنظم برامج للمرأة .(٣٩)

دور المرأة عامة في تنمية المجتمع (٤٠).

إن من أعظم ما تركه لنا القرن العشرين مفهوم التنمية الشاملة الذي تفاوت حظ تطبيقه بين دول العالم، ولكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، ودليلاً على أن التنمية أصبحت تمثل مطلباً ملحاً وأساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، وذلك لما تنطوي

عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها.

وإذا كان الهدف الأساس من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم، فإنها في حد ذاتها، لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تحقيقها.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها [٤١] بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية.

وقد أصبح لزاماً أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التميز ضدهن.

ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥) وحتى مؤتمر بكين عام ١٩٩٦، بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل، والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال عقد سلسلة من الندوات والمناقشات وورش العمل والمؤتمرات، كان آخرها منتدى قمة المرأة العربية بالمنامة في أبريل ٢٠٠٠، مروراً بمؤتمر القمة الأول للمرأة العربية (القاهرة ٢٠٠٠)، ومؤتمر القمة الاستثنائية للمرأة العربية بالمغرب

(نوفمبر ٢٠٠١) بالإضافة إلى عدة منتديات حول المرأة والسياسة، والمرأة والمجتمع، والمرأة والإعلام، والمرأة والاقتصاد، والمرأة في بلاد المهجر، التي عقدت في عدة دول عربية.

ولقد أكدت وأوصت جميع هذه المنتديات بكافة صورها على ضرورة دعم دور المرأة ومكانتها ومنحها حق العمل في الميادين كافة، انطلاقاً من أهمية مكانة المرأة في المجتمع ودورها في تحقيق استقرار الأسرة.

وقد سبق الإسلام منذ ظهوره من قرون والى اليوم هذه المؤتمرات والشعارات الخاصة بها فكان أن سطّرت المرأة في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات الإسلامية أسطراً من نور في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة.

وإلى الآن ما زالت المرأة في المجتمعات الإسلامية تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصادياته، وهي بنت أو أخت أو زوجة، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته.

ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة [٤٢].

الخاتمة

- ونخلص إلى أن المجتمع إذا كان يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في المجتمع، فعليه أن يساعدهن على أداء دورهن بالإعداد والإجراءات التي تساعدهن على تحمل مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد إلمامهن بالمعلومات الكافية في النواحي الصحية والثقافية والبيئية، كما يتضمن هذا الإعداد تنمية مهاراتهن على استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهاتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية مجتمعهن وتنمية الوعي الثقافي لديهن ليتعرفن على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، وليعرفن حقوقهن وواجباتهن، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق المزيد من الخدمات التعليمية والبرامج الثقافية المقدمة للمرأة.

- والتعليم يسهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير، ويضمن لها مستقبلاً أفضل. ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويخفّض نسبة الخصوبة، ويزيح التقاليد الخاطئة، وهذا ما تبرزه الإحصائيات إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه، - وأن انتشار التعليم والحاجة إلى عمال مهرة على حد سواء للاضطلاع بالمشاريع الواسعة التي يجري تنفيذها في كل البلدان الإسلامية سوف ييسران انضمام المرأة إلى قوة العمل لذلك بدأو بإصدار تشريعات

وقوانين تمكن المرأة وتمنحها القدرة لكي تمارس أدوارها المنوطه بها في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كحق المرأة في الانتخاب والترشيح، وإتاحة الفرصة أمامها كي تنضم إلى التنظيمات السياسية والجمعيات التطوعية، حتى تستطيع أن تمارس أنشطتها الاجتماعية، وإتاحة الفرصة أمامها بأن تتقلد المناصب القيادية العليا في المجتمع.

- وتزايد الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية من خلال عقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات التي أكدت على ضرورة دعم دور المرأة انطلاقاً من أهمية مكانتها في المجتمع.

- وأن الدين الإسلامي أعطى صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع، فالقرآن الكريم والحديث الشريف والتفسير والاجتهادات تعطي المرأة مكانة خاصة تترجم عملياً إلى تشريعات تحدد حقوقها وواجباتها.

- وتشير الإحصاءات إلى أن المرأة المسلمة تسهم في تطوير بلدها، رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة.

- وأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأقطار الإسلامية تتزايد يوماً بعد يوم.

- أن هناك عدة عوامل تؤثر في معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة، ومنها التشريع، والتعليم والتدريب، التحرر من التميز والفقر، ووسائل الإعلام والثقافة.

- كل ذلك ساعد المرأة العربية والمسلمة بأن تكون شريكا فاعلا على الدوام،فقدمت التضحيات من أجل مجتمعاتها منذ الأزل، ومازالت المرأة في مجتمعاتنا رمزاً للتضحية

والعطاء ،فالمرأة الخليجية جبلت بطبيعتها على العطاء والعمل التطوعي، حيث أكسبتها خبرتها الواقعية من خلال عملها داخل الأسرة دون مقابل، وإدارتها لموارد الأسرة وتحملها لمسئوليات متعددة هذا الاستعداد الفطري.

- وكان لمجلس التعاون دور في تفعيل دور المرأة في المجال السياسي والاقتصادي، وزيادة أعداد مشاركاتهن في المناصب القيادية في هذين المجالين، حيث أن نسب أعداد النساء المتعلمات في دول المجلس لا يتناسب مع حجم تمثيلهن في المناصب القيادية خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

- والاعتراف الكامل بأهلية المرأة وشخصيتها الاعتبارية عن طريق منحها كافة الحقوق.

- وإقصاء كافة أنواع التميز لتمكينها من القيام بدورها الكامل في التنمية.

- و إقامة مؤسسات مختصة بالاهتمام بقضايا المرأة وحماية حقوقها في دول المجلس.ومراجعة التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة في دول المجلس وإعادة صياغتها بحيث تتناسب وروح العصر.

- والتركيز على المجتمع المدني وتفعيل دوره في دعم قضايا المرأة.

- وأخيرا مساهمة صاحبات الأعمال في إقامة المشاريع المختلفة التي تعمل على تفعيل دور المرأة خاصة في المجالات التي غالبا ما تكون حكرا على الرجال كالإعلام والاقتصاد وغير ذلك.

الهوامش:

١) السماري،فهد بن عبدا لله:المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، دليل موجز بأبرز الانجازات والمواقف،دارة الملك عبدا لعزيز،الرياض، ١٤٢٣هـ، ص٢٠٠.

٢) يرى بعض المحللين السياسيين أن إنشاء المجلس في هذا العام يؤكد على مسألتين مهمتين،إلى جانب الاهتمامات الأخرى،وهي مسألة الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي، خاصة مع غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، قيام الثورة الإيرانية ورفعها لشعار تصدير الثورة ،وقيام الحرب العراقية الإيرانية على مشارف حدود المجلس، لذلك كان عامل الأمن هو السبب الرئيسي لقيامه.

- الحجيلان،جميل إبراهيم: نظرات في علاقة المملكة في المحيط العربي، الرياض١٤١٩هـ ، ص٢٨.

٣) الشاذلي القليبي سياسي ورجل دولة محنك ومفكر تونسي ولد عام ١٩٢٥م، تميز بثقافته العالية وشارك في تحرير العديد من الصحف، وله العديد من المؤلفات،حصل على إجازة في اللغة والآداب الغربية. من المناصب التي تولاها :التدريس،مديرا عاما للإذاعة والتلفزيون،تولى وزارة الشؤون الثقافية، وعين مديرا لديوان رئيس الجمهورية، انضم للحزب الحر الدستوري عام ١٩٦٨م، وتولى رئيس بلدية قرطاج...الخ

٤) إن العلاقة بين مجلس التعاون وبين كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد سارت على نفس المنهجية التي سارت بها العلاقة بين المجلس والأمم المتحدة بحيث أن نظام المنظمة يسمح بقيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بشرطين هما: أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية التعاون مع الهيئة بحفظ السلام والأمن ، وكذلك أن لاتتعارض أهداف ومبادئ المنظمة الإقليمية مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وبذلك توافقت نشأة المجلس مع هذين الشرطين.

-الخضيري،محمد سليمان:تطور السياسة الخارجية في عهد الملك عبدالعزيز ودور المملكة في دعم المنظمات السياسية والإقليمية والدولية،الرياض،١٤١٩هـ، ص٣٤.

٥) رجب،يحي حلمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية(رؤية مستقبلية)، ط٢، الكويت،١٤٠٨هـ، ص٧٦.

- يعقوب بشارة كويتي ولد عام ١٩٣٦م، تولى العديد من المناصب قبل هذا المنصب منها :شغل منصب مندوب دائم في الأمم المتحدة ، ثم تولى رئاسة مجلس الأمن الدولي،وشارك في أعمال الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وتولى رئاسة عدد من اللجان، ثم شغل منصب نائب مدير معهد التدريب والبحوث التابع للأمم المتحدة، وتولى رئاسة اللجنة الخاصة بفرض السلاح على جنوب أفريقيا المنبثقة من مجلس الأمن الدولي .

حلمي: مرجع سابق،ص٨٠.

٦) من تصريح أدلى به خادم الحرمين الشريفين بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الخامس لدول مجلس التعاون الخليجي الكويت ٣/٥/ ١٤٠٥هـ)

٧) الراجحي،صالح بن عبدالله:علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج العربي(علاقات سياسية) من بحوث مؤتمر المملكة في مائة عام، الرياض،١٤١٩هـ،ص٣.

٨) مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، المسيرة والانجاز، ط٢٠٠٨،٣م، ص٤.

٩) ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجنة المرأة – قطاع شؤون الإنسان والبيئة – الإدارة الاجتماعية بالتعاون مع مركز المعلومات، ص٨.

١٠) ظهر مصطلح المجتمع المدني في المجتمع الغربي أولا لكن مبادئه ونظمه ومفهومه قد أرسيت مع ظهور الدين الإسلامي وحثنا عليها منذ القدم، و يقصد به مجموعة من التنظيمات التطوّعية بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأفراد مع المنافع الاجتماعية ملتزمة بمعايير الاحترام والإدارة السليمة.

١١) الشنفري، أمل: المرأة الخليجية ومنظمات المجتمع المدني، الإدارة العامة للبحوث، مجلس التعاون، ٢٠١٠م،ص١١

١٢) الهلالي، حصة جمعان: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص٢٥٠.

١٣)الطراح، على أحمد :العولمة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني :الجمعيات التطوعية :دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، في كتاب :المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة .سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية.المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

_ المرأة الخليجية ، مرجع سابق، ص٢٢

١٤) الشنفري ، أمل سعيد: المرأة في مسيرة مجلس التعاون ،ورقة عمل مقدمة الى ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات٢٠١٠ ،ص١٥.

١٥) الشنفري: مرجع سابق، ص١٥

١٦) الطراح، أحمد،تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية ورؤى مستقبلية« ، ورقة عمل .جامعة الكويت،٢٠٠٦ ،١٥٦ المرأة الخليجية: ص٢٣

١٧)مركز الدراسات الإستراتيجية»المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي . الإنجازات والتحديات ، الكويت، ٢٠٠٥ م.

١٨) الشنفري:مرجع سابق، ص١٦.

١٩)الجيفر يوسف، المرأة في الخليج العربي .« الأمانة العامة لدول المجلس التعاون الخليجي.

٢٠)الهيئة الاستشارية، ٢٠٠٣ م» .قرار المجلس الأعلى في دورته ٢٤ الكويت. وكذلك .

–الشنفري، مرجع سابق،ص ١٧

٢١)اتفاقية البيداو: هي اتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "الصادرة عام ١٩٧٩م. تتألف من ثلاثين مادة تتعلق بالمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل ، في جميع

- د نهى قاطرجي،قراءة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، الشبكة العنكبوتية

٢٢)عبد الرحمن بن حمد العطية التميمي ولد عام١٩٥٠م. حصل على بكالوريوس علوم سياسية وجغرافيا – جامعة ميامي الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٢م حاليا وزير دولة.

٢٣) اليوسف، نورة عبدالرحمن: دور مجلس التعاون في دعم قضايا المرأة وتفعيل دورها الإداري والقيادي،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المرأة والتنمية ، ص٢٤.

٢٤)أميرة كشغري: المشاركة السياسية للمرأة، مقال مستل من جريدة الوطن،الأربعاء ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٠ ــ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٥٥ ــ السنة التاسعة

٢٥)الشامسي ،فاطمة: المرأة الخليجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، جامعة الإمارات العربية، ٢٠١٠،ص ١٢٥

٢٦)اليوسف نورة: مرجع سابق، ص٢٩

٢٧)الشامسي: مرجع سابق ، ص١٢٤

٢٨) الشنفري: مرجع سابق، ص ١٩

٢٩) اليوسف: مرجع سابق،ص ٢٣ . وكذلك :

- الطراح، أحمد،تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية،ورؤى مستقبلية، ورقة عمل . جامعة الكويت.ص١٥٦

٣٠)اليوسف: مرجع سابق،ص ٣٩.

٣١) العجمي، سلمى، التقرير السنوي الرابع للمنظمات العربية الأهلية :تمكين المرأة.الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،٢٠٠٤. وكذلك :

- الشنفري، أمل:المرأة الخليجة ومنظمات المجتمع المدني، الإدارة العامة للدراسات والبحوث والنشر،مجلس التعاون، ٢٠١٠ ، ص٣٧.

٣٢)الشنفري، أمل: مرجع سابق،ص٣٣.

٣٣) النجار، باتر .العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربيه الخليجية .البحرين.مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية،١٩٩٨

٣٤) غباش، موزه :الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات .'لتقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية :تمكين المرأة .الهيئة العربية للمنظمات الأهلية،.٢٠٠٥ (النت)

٣٥) سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الكتبي من مواليد العين بإمارة ابوظبي اقترنت بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عقد الستينات . وقفت سموها إلى جوار صاحب السمو رئيس الدولة في مختلف المواقف الصعبة .انتقلت إلى مدينة أبوظبي منذ تسلم صاحب السمو الحكم في الإمارة عام ١٩٦٦ م ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت رحلة تعليمها من البداية مع القرآن والسنة ودراسة التاريخ واللغات الحية ومجالات العلوم الإنسانية والتحقت سموها ببعض الدراسات الحرة وتنوعت ثقافتها لتشمل شتى المجالات إلى جانب قيامها بمسؤولياتها كزوجة لحاكم إمارة أبوظبي وتربية أولادها خلال هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة. ومن هنا بدأت فكرة إنشاء جمعية نسائية لتلتقي خلالها بسيدات إمارة أبوظبي وتحاول أن تشجع النساء وتدفعن لإعداد أنفسهن بما يساهم في نجاح رسالتها تجاه الوطن والمجتمع الكبير والأسرة الصغيرة وأطلقت سموها حملة واسعة لمحو الأمية وطالبت بضرورة تعليم البنات وكانت تقول أن الأمية عدونا الأول. وفي عام ١٩٧٣ م ، أنشأت جمعية نهضة المرأة الظبيانية كأول تجمع نسائي في الدولة بدأت من خلاله وضع حجر الأساس للإنجازات العظيمة التي حققتها للمرأة ، وبعد إعلان دولة الإمارات ١٩٧١ م ، بدأ العمل النسائي يشكل قوة باعتبار أن المرأة تمثل نصف المجتمع، والمرأة هي التي تحمل على عاتقها تربية الأجيال الجديدة وتحقيق حلم بناء الدولة الحديثة. ومن هنا بدأت سمو الشيخة فاطمة فتح مجلسها لتلتقي بسيدات البلاد ،ولأن سمو رئيس الدولة زايد بن سلطان آل نهيان بدأ رحلة البناء داعياً إلى ضرورة مشاركة المرأة والرجل في عملية بناء الدولة الحديث،وكانت سموها منذ البداية سفيرة المرأة لدى رئيس الدولة ، وكانت

تجتمع مرتين أسبوعياً بسيدات ورائدات العمل النسائي قبل أن تعلن قيام الاتحاد النسائي في عام ١٩٧٥م ،ليكون الممثل الوحيد للمرأة في الإمارات ، ويشارك في أول مؤتمر لقمة المرأة الذي عقد في مدينة المكسيك في نفس العام ، ومن هنا بدأت مسيرة المرأة تأخذ طريقها لتحقق المرأة إنجازاتها ، ولتكون اليوم مشاركة في صنع القرار الاجتماعي والسياسي للدولة.

٣٦)عوشة بنت حسين بن ناصر بن لوتاه (عاشت من الفترة ١٩٣٩ وحتى ١٩٩٢) في ذلك الوقت عام ١٩٣٩ – ١٩٤٠ كانت المنطقة تعاني نتائج الحرب العالمية الثانية، تعلمت القراءة والكتابة هي وأخواتها على يد أحد رجال الدين ،ولم يكن منتقداً أن تتلقى المرأة العلم على يد الرجل ، لكنها سابقة لم تسبقها إليها امرأة أخرى، وكان ذلك بإصدار من والدها ، وقد وظفت تلك القراءة لتبني وعياً مبكراً ، فبعد عودة أسرتها ، أسرة آل لوتاه إلى دبي تقريباً في ١٩٤٨م ، وتزوجت عوشة من عبيد بن غانم بن غباش ، توفر للسيدة عوشة الحصول على كتب ومجلات ، فكانت تحصل على مجلة " آخر ساعة " والمصور " وروز اليوسف " وصباح الخير، هذه هي السيدة عوشة بنت حسين رحمها الله، امرأة من مجتمع الخليج المحافظ ، ومن الإمارات الأكثر تقليدية ، ومع ذلك فقد مارست عوشة دورها كإنسانة ، لم يعيقها أن تكون امرأة في مجتمع خليجي ، حررت عقلها بإرادة حرة ، ورسخت في نفسها ومن حولها احترام ذاتهم ، سواء كانوا نساء أو رجال ، ولذا كم كانت تستفزها البرامج التي تتحدث عن تخلف المرأة أو المطالبة بحقوقها . كانت تقول إن الإنسان تولد معه حقوقه وهو الذي يختار أن يمارسها ، أو يتركها لمجتمع يمنحه جزء ويأخذ جزء آخر أو يسحبها كلها . هذه سيرة لامرأة قدمت لمن حولها نموذجا جعلهم يمارسون الحياة بعفوية ، بقوة وتحدي وصدق ، هذا وقد مرضت عام ١٩٩٠ ثم توفاها الله عام ١٩٩٢م.

٣٧)أمل: مرجع سابق .

٣٨) البلوشي، فاطمة محمد ٢٠٠٠ (م .)المرأة في المجتمع البحريني .من ندوة" دور المرأة في المجتمعات الخليجية."مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية .القاهرة.

٣٩) الديلمي، بهيجة ،التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية : تمكين المرأة .الهيئة العربية للمنظمات الأهلية.

٤٠) مفهوم التنمية : يعرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٧ التنمية بأنها عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وهذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة. وبغض النظر عن التن فإن عناصرها الأساسية الثلاثة تشمل القدرة على العيش حياة طويلة وفي صحة جيدة، واكتساب المعرفة، والتمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة لعيش حياة لائقة.

مفهوم تنمية المجتمع :عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

٤١) كردى ،أحمد السيد:أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع:موسوعة الإسلام والتنمية، مجموعة من المقالات.

٤٢) المرجع نفسه .

المراجع

١. الشامسي ،فاطمة: المرأة الخليجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، جامعة الإمارات العربية، ٢٠١٠م.

٢. الطراح، أحمد،تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية ورؤى مستقبلية« ، ورقة عمل .جامعة الكويت،٢٠٠٦.

٣. اليوسف، نورة عبدالرحمن: دور مجلس التعاون في دعم قضايا المرأة وتفعيل دورها الإداري والقيادي،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المرأة والتنمية مركز المعلومات.

٤. مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة، المسيرة والانجاز، ط٣، ٢٠٠٨م.

٥. مركز الدراسات الإستراتيجية»المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي . الإنجازات والتحديات، الكويت٢٠٠٥م .

٦. الجيفر يوسف، المرأة في الخليج العربي .« الأمانة العامة لدول المجلس التعاون الخليجي.

٧. الهيئة الاستشارية، ٢٠٠٣ م» .قرار المجلس الأعلى في دورته ٢٤ الكويت.

٨. غباش، موزه :الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات .التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية :تمكين المرأة .الهيئة العربية

٩. ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجنة المرأة – قطاع شؤون الإنسان والبيئة – الإدارة الاجتماعية بالتعاون مع مركز المعلومات.

١٠. البلوشي، فاطمة محمد ٢٠٠٠ (م .)المرأة في المجتمع البحريني .من ندوة" دور المرأة في المجتمعات الخليجية."مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية .القاهرة.

١١. الحجيلان،جميل إبراهيم: نظرات في علاقة المملكة في المحيط العربي، الرياض١٤١٩هـ

١٢. الخضيري،محمد سليمان:تطور السياسة الخارجية في عهد الملك عبدالعزيز ودور المملكة في دعم المنظمات السياسية والإقليمية والدولية،الرياض،١٤١٩هـ.

١٣. الديلمي، بهيجة ،التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية : تمكين المرأة .الهيئة العربية للمنظمات الأهلية.

١٤. الراجحي،صالح بن عبدالله:علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج العربي(علاقات سياسية) من بحوث مؤتمر المملكة في مائة عام، الرياض،١٤١٩هـ.

١٥. رجب يحي حلمي:مجلس التعاون لدول الخليج العربية(رؤية مستقبلية)،ط٢، الكويت،١٤٠٨هـ..
١٦. السماري ، فهد بن عبدا لله:المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، دليل موجز بأبرز الانجازات والمواقف،دارة الملك عبدا لعزيز،الرياض، ١٤٢٣هـ.
١٧. الشنفري ، أمل سعيد: المرأة في مسيرة مجلس التعاون ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات ٢٠١٠.
١٨. الشنفري، أمل: المرأة الخليجية ومنظمات المجتمع المدني، الإدارة العامة للبحوث، مجلس التعاون، ٢٠١٠م.
١٩. الطراح، على أحمد :العولمة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني :الجمعيات التطوعية :دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، في كتاب :المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة .سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية.المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢٠. العجمي، سلمى، التقرير السنوي الرابع للمنظمات العربية الأهلية :تمكين المرأة.الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤.
٢١. المنظمات الأهلية،.٢٠٠٥

http: //www.shabak aegept.org

٢٢. من تصريح أدلى به خادم الحرمين الشريفين بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الخامس لدول مجلس التعاون الخليجي الكويت ٥/٣/ ١٤٠٥هـ)
٢٣. النجار، باقر .العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية .البحرين.مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية،١٩٩٨
٢٤. الهلالي، حصة جمعان: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية،الرياض، ١٤٢٥هـ.